**الأستاذ الدكتور: أحمد بخوش – جامعة منتوري قسنطينة**

**أ. دناقة أحمد، – جامعة الجزائر2**

**عنوان المداخلة:الإعلام الرسمي في الجزائر والكبت الإعلامي في مرحلة التحول الديمقراطي**

**ملخص المداخلة:** يبدو من خلال نظرة تمحيصية لواقع الإعلام في الوطن العربي عامة والجزائر خاصة، أنه يواجه مرحلة تحول ديمقراطي جعلت مسؤوليته مضاعفة التعقيد، إذ تنطوي عملية "التحول الديمقراطي" على عمليات داخلية وخارجية كثيرة، متداخلة، ومترابطة فيما بينها، تمتد تفاعلاتها إلى مختلف مفاصل وساحات المجتمع والدولة، وتؤدي إلى انخراط قطاعات كثيرة من الناس فيها، وعلى مستويات مختلفة في تراتبية النظام الاجتماعي لنفس الدولة، ومنه نحاول من خلال هذه الدراسة الميدانية أن نقترب من الموضوع من خلال استطلاع بعض أراء المختصين في الإعلام حول الممارسات التي يقومون بها عن طريق محاولة الوقوف على مدى وعيهم بهذه المرحلة "مرحلة التحول الديموقراطي" ومدى استيعابهم لمختلف التجاذبات خاصة التي يمليها الإعلام الرسمي الذي قد يجرهم إلى الوقوع في ما يسمى بالكبت الإعلامي.

**أولا: تحديد الإشكالية**

شهدت المجتمعات العربية شتاء وربيعا ساخنين لم يتوقعهما أحد، على الرغم من حالة الاحتقان السياسي والاقتصادي التي كانت موجودة أصلا في المنطقة العربية منذ وقت طويل، فربما جاءت الظروف المواتية لتندلع شرارة ثورات الشعوب في تونس، ثم امتدت إلى مصر ثم تبعتها اليمن وليبيا ثم سوريا...وتزامنت معها موجات من الاحتجاج الاجتماعي في كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا والبحرين وغيرها. وأيا كانت الاختلافات بين هذه الثورات

والاحتجاجات، فان القاسم المشترك بينها هو المطالبة بالتحول نحو الديمقراطية بكافة أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

حيث يرى الكثير من الباحثين بأن ما تعيشه المجتمعات العربية اليوم، وفي جميع الأقطار ليس تحولاً فعليًا وأصيلاً نحو الديمقراطية بقدر ما هو تفجُّر أزمة نظام الاستبداد البيروقراطي العسكري أو الأبوي العائلي أو العشائري الريعي، ومن الطبيعي أن تفتح هذه الأزمة المتفجّرة الباب أمام تنامي جميع الآمال، وفي مقدمتها تلك المتعلقة باستبدال النظام القائم بنظام ديمقراطي حقيقي، ليست كافية لتحقيق هذا التحول العميق، والعديد من القوى الاجتماعية والسياسية التي اعتقدت أنها انحازت للديمقراطية أو آمنت بها، في لحظة من لحظات هذه الأزمة، في هذه الحالة وعلى صعيد ثانٍ، تقوم أجهزة الإعلام الأجنبية والمحلية بحملة شاملة من أجل تشكيك العرب في المعركة الأولى لتزرع في ذهن العربي، مهما كانت طبقته وثقافته وميوله[2]، فكرة أن السبب في ما آل إليه الوضع هو ثقافة العرب أنفسهم أو دينهم أو تكوينهم القبلي والعائلي والعشائري الثابت.

إذا كانت المتغيرات السياسية والإقتصاديةوالإجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية قد غيرت وجه العالم من عدة أبواب فإن الإعلام قد ساهم وبشكل رئيسي في ذلك سواء عن طريق الإعلاميين المهتمين بالتغيرات المختلفة على مضامين الحياة في المجتمعات المحلية منها والعالمية أو عن طريق وسائل الإعلام التي تزايد دورها في حياتنا المعاصرة حتى غدا الإعلام شريكاً رئيسياً في ترتيب أوليات الإهتمامات مؤثراً على عملية إصدار الأحكام[3].

كما أن الإعلام الرسمي بما له من سلبيات ساهم في خلق جوا من الرفض من خلال الممارسات التي غالبا ما يعرف بها والقائمة على تعظيم ثقافة الاستهلاك والتسطيح السياسي والفكري، وأن أخطر ما قام به الإعلام من دور هو دوره في "خنق الحقيقة" عبر التعتيم

---

[1] **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنتدى الدولي حول: مسارات التحول الديمقراطي**، يونيو2011، ص6.
[2] برهان غليون، **نكسة الديمقراطية في المنطقة العربية**، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي الأول،1991.
[3] فارس أبو خليل، **وسائط الاعلام بين الكبت وحرية التعبير**، **دار** اسامة للنشر والتوزيع، 2011، ص8.

عليها وهو دور يتجاوز التزييف، بدلاً من أن يقوم بشرح الحدث وإيقاعاته وإنزال الرسالة إلى مجرى الحياة اليومية.

حيث شهد الإعلام الرسمي تراجعا سريعا نتيجة انخفاض سقف الحريات، مما دفع الناس إلى الإعلام غير الرسمي بحثاً عن سقف أعلى للحرية، لأنه فتح الأعين على آلاف القضايا التي تصب في مصلحة الوطن، وأصبح أداة لمراقبة المسئولين في ظل برلمانات ضعيفة فالمواطن الآن يرفض أن يكون متلقياً للأخبار بعد أن جرّب أن يكون صانعاً للخبر ومشاركاً في تحريره.

لقد سقط مفهوم الإعلام الرسمي أو الموجه لأنه بالغ في لعب دور البوق الذي يبرر الأخطاء الواضحة والفادحة بشكل يتحدى المنطق، ولأنه تخلى عن دوره الرقابي والتوعوي مما أفقده المصداقية رغم ذلك يجب الإشارة إلى انه ليس كل إعلام تابع للدولة هو إعلام سيء بالضرورة فهناك إعلام تابع للدولة محترم وجاد والمجتمع يحتاج إليه.

أسهمت الثورة العربية بشكل كبير في توسيع هامش الحرية الإعلامية، حيث اضطرت وسائل الإعلام الوطنية بما في ذلك في البلدان التي لم تشهد حراكاً أو لم يصل الحراك فيها إلى حد الثورة، اضطرت إلى تبني مقاربات أكثر جدية لاستعادة بعض المصداقية لدى جماهيرها لمواجهة التحديات التي باتت تفرضها وسائل الإعلام العربية والدولية، غير أن هذا الإسهام لم يتجاوز قدر محاولة احتواء الفعل الثوري، ولا يزال الشوط طويلاً أمام الإعلام لنيل حريته الكاملة والتخلص من الأثر السلبي لدوره في خدمة النظم الديكتاتورية[4].

ماهي العلاقة بين ديمقراطية النظام السياسي والإعلام ؟، هل ترقى ممارسات الاعلام الرسمي في الجزائر الى مستوى تطلعات المجتمع في مرحلة التحول الديموقراطي؟.

**ثانيا: التحليل المفاهيمي:**

1. **الديمقراطية:** اشتق مصطلح الديمقراطية من أصل يوناني يدل المقطع الأول منها "ديمو" على الشعب و"كراتوس" بمعنى الحكم، وبهذا فهي النظام الذي لا تتمثل فيه

---

4 المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ندوة حول: **أفاق الإعلام العربي في عصر الثورة**، القاهرة، 2011.

سلطة الحكم في الملك أو الطبقة الارستقراطية، بل الشعب الذي يستطيع عبر ممثليه أن يحكم نفسه بنفسه.

2. يشير لفظ التحول في اللغة إلى التغير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه إلى آخر أو غيره من حال إلى حال، و عن الشيء يقال تحول عنه إلى غيره. و هي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق و تأسيس نظام سياسي لاحق.و تتحدد هذه التحولات من ناحية ببدء عملية تحلل النظام السلطوي، و من ناحية أخرى بإرساء شكل من أشكال الديمقراطية أو عودة شكل من أشكال النظام السلطوي أو ظهور بديل ثوري، و من الجائز أيضا أن تنتج هذه التحولات نظاما هجينا أو تنحدر بالكامل نحو الفوضوية، أما التحول إلى الديمقراطية " Democratization " فيعرفها " شميتر " بأنها : عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات و إجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر، و يعرفها " روستو " بأنها : عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة، و هي النظام و المعارضة الداخلية و القوى الخارجية، و يحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى و تتحدد النتيجة النهائية لاحقا للطرف المتغير في هذا الصراع[5].

ونقصد بالتحول الديموقراطي في هذا البحث:" التحول نحو ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع ،بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي. أو بمعنى اخر إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي ، والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية متمثلة في منظمات المجتمع المدني".

---

[5] منتدى علوم الاعلام والاصل/على الانترنت الموقع: http://issame1982.maktoobblog.com/ يوم 4 نوفمبر 2012، على الساعة 16 زوالا.

**ثالثا: الفضاء المعلوماتي وسط المجال العام:**

لا شك أن الإعلام يسبح في ما يسمى بالمجال العام ما يقودنا إلى التطرق لنظرية المجال العام التي بلورها في العلم الاجتماعي المعاصر الفيلسوف الألماني المعروف "هابرماس". فالمجال العام بحسب التعريف فضاء في الحياة الاجتماعية حيث يتجمع الناس معا، يناقشون بحرية المشكلات المجتمعية بعد أن يحددوها، ومن خلال مناقشاتهم يؤثرون علي الفعل السياسي أو بعبارة أخرى علي السياسات والقرارات الحكومية.

والمجال العام يتوسط في الواقع بين مجال السلطة العامة أو الحكومة والمجال الخاص الذي قد يركز علي الأسرة وشؤون الأفراد الخاصة. وهذا المجال العام كما نشأ في المجتمعات البورجوازية الأوروبية كانت تمارس فيه المناقشات حول السياسات الحكومية، وفي رحابه تتبلور اتجاهات الرأي العام[6].

غير أن هذا المجال العام تم القضاء عليه في الدول الشمولية التي لا تقبل التعددية الفكرية، وتمت محاصرته في الدول السلطوية التي ضيقت الخناق علي حرية الخلاف، وصادرته الدول الليبرالية كالولايات المتحدة الأمريكية، في الحقبة المكارثية التي وجهت فيها تهمة الشيوعية لأبرز المفكرين والمبدعين الأمريكيين، وفي حقبة الفكر الفاشي للمحافظين الجدد، الذين تعبر عنهم أبلغ تعبير إدارة الرئيس جورج بوش.

ومن هنا تحت تأثير الثورة الاتصالية الكبرى وفي قلبها شبكة الإنترنت بزغ فضاء اجتماعي جديد يمارس فيه الكتاب والمثقفون حريتهم في معارضة النظم السياسية التي ينتمون إليها، وهو الذي أطلق عليه الفضاء المعلوماتي. وبرزت المدونات باعتبارها احدي صور الممارسات الفكرية المستحدثة، والتي خلقت فضاء اجتماعيا جديدا يتسم بحرية شبه مطلقة، ويخلو من القيود والحدود التي تضعها النظم السياسية والحكومات.

ومعني ذلك أنه مع انهيار المجال العام التقليدي نشأ مجال عام جديد، يثير في الواقع عديدا من التساؤلات. هذا المجال الجديد يتميز بتأثير الثورة الاتصالية، وأصبح مجالا

---

6 ياسين السيد، **أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية "انهيار المجال العام وصعود المجال المعلوماتي"**، دار النهضة، مصر، 2009.

للمعلومات والمناقشة والمعارضة والصراع السياسي. وهذه الوظائف المتعددة خلقتها الميديا المتعددة الجديدة وتكنولوجيات الكمبيوتر، ومن شأنها أن تعيد صياغة المجال العام بعد أن اتسعت آفاقه إلي غير ما حد.

لقد أحدث ظهور شبكة الإنترنت ثورة في مجال الديموقراطية التشاركية لأنها خلقت فضاءات عامةجديدة سمحت للأصوات المتعددة أن تعبر عن نفسها.حيث أصبحت هذه الفضاءات العامة الجديدة مجالات حيوية لنشر الأفكار النقدية والتقدمية، ومن ناحية أخري يمكن أن تكون مجالا للتحكم من قبل الدولة، فالإنترنت بفضائها المعلوماتي الواسع الآفاق تقدم فرصا جديدة للمثقفين لكي يمارسوا النقد الاجتماعي المسئول، ويقدموا رؤاهم لمستقبل مجتمعاتهم، إلا أنهم لابد لهم لكي يقوموا بشكل فعال بهذه الوظيفة إتقان كيفية التعامل الفعال مع هذه التكنولوجيات الجديدة.

وإذا كانت الصراعات السياسية كانت تقليديا تتم في المجالس النيابية وفي المصانع والشوارع، إلا أنها في المستقبل وفي ضوء إنجازات الثورة الاتصالية ستمارس علي شبكة الإنترنت ذاتها، كما رأينا في حالة المدونات السياسية المعارضة لاتجاهات النظم السياسية المختلفة, بما فيها المدونات العربية. فهذه المدونات تحرر في سياقات عربية شمولية وسلطوية وشبه ليبرالية، تضع قيودا متعددة علي حرية التفكير وحرية التعبير. ومن هنا يلجأ المدونون إلى الفضاء المعلوماتي حيث لا قيود لكي يعبروا عن ذواتهم في المدونات الشخصية، أو عن معارضتهم لحكوماتهم في المدونات السياسية.

سيؤدي هذا التطور إلي بزوغ نوع جديد من أنواع الديمقراطية هي ديمقراطية الفضاء المعلوماتيحيث سيتم تعليم الناس كيف يستخدمون شبكة الإنترنت, وكيف يحصلون علي المعلومات، وكيف يكونون آراءهم المستقلة، بدلا من أن يكونوا ضحايا هيمنة الميديا بكل أنواعها كالجرائد والإذاعة والتليفزيون التي تسيطر عليها الحكومات في غالب الاحيان. وهذه الديموقراطية الجديدة ستقوم على أساس تعدد الأصوات الفكرية وعدم هيمنة التفكير الأحادي علي عقول الشعوب والمجتمعات.

والواقع أن ديموقراطية الفضاء المعلوماتي باعتبارها شكلا مستحدثا من أشكال الديموقراطية تطرح علي المفكرين والباحثين عديدا من الأسئلة.

ومن أهمها من في المستقبل من سيسطر علي الميديا، بمعني من يملك ومن لا يملك جهاز كمبيوتر يتيح له الإطلاع الدائم علي الشبكة، وبالإضافة إلي ذلك هناك أسئلة خاصة بمسئولية الميديا وطرق محاسبتها، وكيفية تمويلها وتنظيمها. ومن ناحية أخري هناك موضوعات بالغة الأهمية من بينها ما هو نوع الثقافة التي من شأنها أن تنمي الحرية الفردية والديموقراطية وتمنح السعادة للناس.

**رابعا: التحول السياسي كأحد مظاهر التحول الديمقراطي:**

لم تعد المشاركة السياسية تقتصر على النشاط الذي يوم به الفاعلون أفراد وجماعات في إطار التنظيمات الحزبية أو ما يسمى بعملية الاقتراع أو التصويت أو التعيين في الهيئات التشريعية أو الحكومية، فكثيرا ما تكتشف الجماعات أن هذا النشاط لا يلبي الأهداف التي وجد من اجلها، ورغم أن انتشار الديمقراطية أصبح ظاهرا في اغلب بلدان العالم إلا أن استمرار الأنساق التسلطية في كثير من البلدان يعيق ويكبح حدوث عملية التغير الاجتماعي، مما يجعل إحداث التغيير يصبح ضروريا من خلال وسائل أخرى غير تقليدية في العمل السياسي[7].

ومن البديهي أن الثورات التي تتبناها الشعوب هي في طليعة الأساليب غير التقليدية أي الحركات الجماهيرية المنظمة التي تحدث تغيرات جذرية في النظام السياسي السائد باستخدام العنف في غالب الأحيان، إذ تتميز الثورات عادة بالقدرة على استهواء وحشد الجماهير، وأحيانا نجد أن الحركات الاجتماعية[8] تحول دون حدوث الثورات من خلال العمل الوسيط الذي تقوم به والضغط على الأنظمة من اجل الاستجابة لتطلعات ومشاكل

---

[7]أنتوني غيدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم:فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط4، ص847.

[8]**الحركات** الاجتماعية هي تلك الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة رغم أنه تراجع مفهوم "الحركة الاجتماعية" خلال العقدين الأخيرين في العلوم الاجتماعية كمفهوم تحليلي لصالح مفهوم "**المجتمع المدني**".

الجماهير.

إن فكرة الانتقال الحتمي نحو أنظمة تعترف بحقوق الفرد وحرياته وفائدة التعددية السياسية قد فرضت نفسها وذلك بقدر ما أصبحت فكرة احتكار الحياة السياسية ومسؤولية اتخاذ القرارات العامة من قبل فئة محدودة من «الناس» رديفة للاغتصاب والتأخر والتعلق بالقيم البائدة وهكذا فان ما كان يبدو لنا في الماضي القريب فكرة قديمة بل رجعية مخربة وسلبية اعني الديمقراطية، أصبح الآن حقيقة ملموسة على أكثر من صعيد. الصعيد الأول هو الفكرة ذاتها. فقد أصبحت الديمقراطية هي القيمة الأولى في سلم القيم السياسية والمطلب الأول بين المطالب الاجتماعية العربية، أما على الصعيد الثاني ونقصد الصعيد العلمي فان التحول نحو الديمقراطية رغم كل المصاعب والتعرجات والتقدم والتراجع هو اليوم وسوف يبقى لسنوات طويلة قادمة محور النشاط الجماعي والقومي العربي ومفتاح العمل من اجل تحقيق الأهداف الأخرى التي لا تقل أهمية ووزناً في إنهاض المجتمع أي أهداف التنمية ومن هنا فان التحول نحو الديمقراطية هو المطلب السياسي التاريخي اليوم فهو الهدف الذي يشكل تحقيقه مدخلاً إلى تحقيق الأهداف الأخرى بينما يعنى فشله الغوص أكثر في الأزمة و«التنميط» الشامل .من هنا تأتي أهمية الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وهي المؤشر الفعلي لأي مقاربة جدية للديمقراطية في المجتمعات العربية. ومن هذا المنطلق ربما كان فشل الدول العربية في فتح آفاق جديدة للتنمية والتطوير الاقتصادي هو العقبة الأكبر أمام توسيع الخيار الديمقراطي والسير الجدي على طريق الحريات الأساسية وهذا يعنى ضرورة تغيير السياسات الاجتماعية والاستراتيجيات التقليدية التي اتبعتها معظم الحكومات العربية في العقود الماضية في هذا الميدان، إذ أن غياب المشاركة السياسية والحوار يدفع إلى المراهنة على الجماهير المتحولة ببساطة إلى كتل يسهل التلاعب بها واستخدامها في المشاريع الخاصة للثورات[9].

**خامسا: نظرة حول واقع الإعلام الرسمي في الجزائر:**

---

9 برهان غليون، **حول الخيار الديمقراطي "الديمقراطية العربية وجذور الأزمة وأفاق النمو"**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

يعرف الإعلام الجزائري اليوم تحولات كبيرة، سواء ما تعلقبطبيعة النشاط الإعلامي في الوسائل المسموعة والمرئية، أو ما تعلق بالهياكل وعددالقنوات وخصائصها، وقد جاء هذا التحول كحتمية للتغيير الشامل الذي عرفته الجزائر عقبدستور فبراير 1989، وكذا إدراك الدولة لأهمية الدور الذي قد تلعبه الإذاعةوالتلفزيون، ومدى تأثيرها على الجماهير، وقصد الوقوف على المسار التطوري للإعلام الرسمي في الجزائر، نستعرض لمحة تاريخية عن مؤسستي الإذاعةوالتلفزيون الجزائري، ثم ظهور الإذاعات المحلية باعتبارها فضاء إعلامي للمجتمع المحلي، وأخيرا تجربة البث الفضائي بالنسبة للتلفزيون الجزائري.

**1-لمحة عن تطور الإذاعة في الجزائر:**

عرفت الإذاعة الجزائرية ثلاث محطات كبرىمن حيث الظهور والتنوع البرامجي واللغوي، أولها هي الفترة الاستعمارية من 1924إلىقبل ثورة التحرير، ثانيها هي فترة الثورة التحررية أي من 1954 إلى 1962، وثالثها هي فترة بعد الاستقلال.

حيث أدخل الفرنسيون الإذاعة إلى الجزائر عام 1924، وكانتموجهة إلى الأقلية الأوروبية من المعمرين. وباندلاع ثورة التحرير الكبرىأصبحت الإذاعة الجزائرية تلعب دورا معتبرا في غرس الروح الوطنية، وغيرت من وجهة نظر الجزائري تجاه الإذاعة نظرا لتغيير مضمون رسائلها.

وغداة الاستقلال ورثت الجزائرشبكة للراديو، وذلك في المدن الكبرى والمتوسطة مثل الجزائر العاصمة قسنطينة ووهران، وقد ظلت هذه الشبكة كما هي إلى غاية 1966 والتي كانت على الشاكلةالتالية:

1. شبكة البرامج الناطقة بالعربية
2. شبكة البرامج الناطقة بالفرنسية
3. شبكة البرامج الناطقة بالقبائلية.

وكان يجب على الدولةالجزائرية أن تهتم خاصة بالإذاعة، لما لها من أهمية كبيرة في تلك الفترة في مجتمعتسوده الأمية بنسبة كبيرة، وعملت الجزائر أيضا على توفير أجهزة

الاستقبال، رغم ذلك فإنه وإلى غايةعام 1986 بقيت مناطق وخاصة الجنوبية لا يصلها البث الإذاعي ومع إنشاء مؤسسة الإذاعة الوطنية وفق مرسوم رقم 86-150 المؤرخ في 1 جويلية 1986 حيث ينص على إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وصبغة اجتماعية وثقافية،تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تسمى مؤسسة الإذاعة الوطنية.

تنقسم الإذاعة الوطنية من حيث اللغة الناطقة بها إلى ثلاث قنوات رئيسية وهي:

1. القناة الأولى: قناة وطنية تهتم بالقضاياالوطنية والقومية والدولية، وتبث البرامج الثقافية والفكرية والتربوية باللغة العربية.
2. القناة الثانية: قناة ناطقة باللغة الأمازيغية بمختلف لهجاتها، وتعنىبإحياء التراث الشعبي وتقديمه إلى الجماهير في شكل فنون شعبية، و روايات وقصص منشأنها أن تدعم التضامن الوطني.
3. القناة الثالثة: قناة ناطقة باللغة الأجنبية وتقدم برامج متنوعة بعدة لغات أجنبية.

شرعت المؤسسة الوطنية للإذاعة في منتصفسنة 1991 بإقامة عدة محطات إذاعية محلية تتوزع حسب المناطق الجغرافية والكثافة السكانية والخصوصية المحلية، والإمكانات المادية التقنية للإذاعة الوطنية.

وكانت أولى هذه الإذاعات المحلية عام 1990، تمثلتفي إذاعة متيجة بالعاصمة وآخرها إذاعة البرج 2008، وبذلك تكون شبكة الإذاعات المحلية قد بلغت 36 محطة عامة[10].

## 2- التلفزيون في الجزائر.

### أ. لمحة عن تطور التلفزيون في الجزائر

تعود نشأة التلفزيون في الجزائر إلى الفترةالإستعمارية، وبالضبط في 24 ديسمبر 1956،حيث أنشأت السلطات الإستعمارية محطةالتلفزيون بالجزائر العاصمة، وذلك دعما

[10]نور الدين تواتي، **الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية**، منشور على الانترنت، بتاريخ 11 اكتوبر2011.ص140

لمحطة الراديو التي أنشأتها لتعبئة الشعبالجزائري ضمن الأطر التي يرغبها، وبث البرامج الفرنسية الكفيلة بانتزاع القيمالوطنية والدينية لدى الشعب الجزائري، لذلك لم تكن المحطة إلا مجرد محطة إرسالفرنسية تعتبر صدى لمحطات التلفزة الفرنسية هناك في باريس، دوافعها الاستجابةللحاجيات الثقافية والفنية والترفيهية لحشود المعمرين، في حين يستعمل كعامل للقهرالسيكولوجي والاجتماعي للشعب الجزائري ممن يستطيعون مشاهدة جهاز التلفزيون آنذاك.

حيثاحتلت القوات الجزائرية مبني الإذاعة والتلفزيون وذلك في 28 أكتوبر 1962وإسترجعتالسيادة عليها، ورغم الظروف الصعبة وقلة الكفاءات وضعف القدرات المالية فقد كانالتحدي كبيرا أمام السلطة الجزائرية، التي أدركت بصفة واضحة الدور الاستراتيجي لهذهالوسيلة الإعلامية، وإلى ضرورة تطويرها وتكييفها في الجزائر المستقلة. هذهالمرحلة هامة إذ تعتبر نقطة تحول جذرية من نظام إستعماريكولونيالي غاشم و مستبد،إلى نظام اشتراكي مستقل بعيد عن قيود التبعية والإستعمار في جميع الميادين، لذلكعمدت التلفزة على جزأرة التنظيمات الداخلية، ولقد كانت مهمة تجديد هياكل التلفزيونالإدارية وإعادة تنظيمها من أدق المهام لذلك كان من الطبيعي بعد الإستقلال مباشرةأن تتغير الأهداف وترسي قواعد وأرضيات لمنطق جديد يحقق تحولا ذهنيا للجماهير، حتىتتبري لمهامها الجديدة وبدأ الإهتمام بالتلفزيون سنة 1968، عندما أنشأت دارالإذاعة والتلفزيون بقسنطينة،وأصبحت منطقة هذه الناحية تستطيع رؤية التلفزيون ،ربعدها أصبح سنة 1976 95% من التراب الوطني يشاهدالتلفزيون، كما أنشأت داران جامعتان للراديو والتلفزيون بقسنطينة و وهران، بحيثيمكن تبادل البرامج بينها وبين العاصمة.

وهكذا أنشأت مؤسسة البث الإذاعيوالتلفزي ART سابقا، والتي كانت ذات طابع صناعي وتجاري وأعيدت هيكلتها بموجبالمرسوم 146-86 المؤرخ في 01 جويلية 1986 لإعطاء تاريخ ميلاد أربع مؤسسات عمومية حسب الاختصاص التالي:

-المؤسسة الوطنية للتلفزيون الجزائري.ENTV

-المؤسسةالوطنية للإذاعة الصوتيةENRS

-المؤسسة الوطنية للبث التلفزيوني.ENTD

-المؤسسة الوطنية للإنتاج السمعي البصريENPA

إن إعادة هيكلة التلفزةالجزائرية جاء ضمن اللائحة السياسية الإعلامية، التي نوهت بالدور الذي يمكن أنيلعبه الإعلام والتلفزة بصفة خاصة في بناء مجتمع عصري،كما أشادت لائحة إعادةالهيكلة بالأهمية الإعلامية وإعتبار موقع الجزائر الجيوسياسي يجعلها كمنطقة تأثيرلإنعكاسات التقدم التكنولوجي في ميدان الإعلام والإتصال، وقد نصت اللائحة بالإسراعفي توفير جميع الشروط الموضوعية التي تعمل على تجسيد ما ورد في النصوص الرسميةالمتعلقة بحق المواطن في إعلام موضوعي وشامل ومسؤول، إلى جانب تنويع وسائل الإعلاموتوسيعها حتى تصبح في متناول كل الفئات في جميع أنحاء الوطن، وقد نصت اللائحة فيهذا المضمار على الإسراع في إعادة هيكلة وتنظيم المؤسسات الإعلامية وتطويرها.

وبموجب المرسوم 86-147 المؤرخ في 1 جويلية 1986 تأسست المؤسسة العموميةللتلفزيون، وهي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري لها شخصية معنوية وإستقلال مالي تحتوصاية وزارة الإتصال والثقافة، تمارس إحتكار البث على البرامج التلفزيونية في كلالتراب الوطني، مهمتها إعلام المشاهد والترفيه عنه بإنتاج برامج متنوعة إضافة إلىصيانة وتطوير وسائلها وأجهزتها التقنية وتسيير أرشيفها السمعي البصري،وهكذا تواصلتمسيرة التلفزيون بالحرص على مواكبة التطورات السريعة والمتواصلة في مجال الإختراعاتوالإبتكارات التكنولوجية الخاصة بعالم الإتصال ليبدأ مشوار جديد للتلفزيون.

-وفق المرسوم 86-147 لسنة 1986 إقتضى إنشاء مؤسسة التلفزة الوطنية تحت وصاية وزير الإعلام يتواجد مقرها بمدينة الجزائركما تتولى الخدمة العمومية للبث التلفزيوتمارس إحتكار بث البرامج التلفزيونية في كامل التراب الوطني.

**ب. تجربة البث الفضائي في الجزائر.**

إن البث المباشر عبر الأقمار الصناعية يعرف بأنه ذلكالإتصال الذي يتم بصفة آنية من محطة الإرسال مباشرة إلى جهاز تلفزيون فردي، دونوسيط سوى ذلك الجهاز المسمى بالهوائية المقعرة ويتماثل هذا الإرسال بالاتصال الإذاعي الذي لا يقيد بحدود المكان والزمان..

كانت عملية الاستقبال فيالجزائر مقصورة –في البداية– على وضعيات معينة وأماكن عمومية مثل دور السينماوقاعات الحفلات، وقد كان رياض الفتح في الجزائر العاصمة السباق لهذا النوع منالإتصال التلفزيوني حيث جهز بهوائي كبير مكنه من التقاط العديد من القنوات.جاءالسعي لإطلاق قناة تلفزيونية ثانية في الجزائر، وعلى الأقل إيصال القناة المحليةبشكل أو بآخر عبر الساتل خارج الحدود الوطنية، وبهذه الأهداف شرعت التلفزة الوطنيةفي بث برامجها باتجاه دول شمال إفريقيا و جنوب أوروبا بواسطة القمر الصناعي الأوربياوتل سات، الذي يشمل حقل تغطية شمال الصحراء إبتداءا من 20 أوت 1994، و هذه القفزةالفريدة من نوعها منذ الاستقلال ستمكن الجالية المقيمة بأوروبا والمغرب العربي منالتقاط هذه البرامج التلفزيونية عن طريق الهوائيات المقعرة، وقد تم اختيار تاريخ 20أوت 1994 لانطلاق البث التجريبي لقناتنا نحو الخارج.

وفي تصريح للصحافة الوطنيةأشار المدير العام للمؤسسة الوطنية للتلفزيون زبير زمزوم آنذاك إلى أن هذا المشروعذو طابع سياسي و ثقافي واقتصادي، وأن التلفزة الوطنية عازمة على إطلاق قناتهاالثانية خلال السداسي الأول من سنة 1995، ومن أهم الإنجازات التي حققتها المؤسسةالعمومة للتلفزيون مع بداية التسعينيات إنشاء قنوات تعبر الحدود، وتكون أداة تواصلمع الجالية الجزائرية في الخارج و لهذا كان ميلاد قناة الجزائر canal Algérieفيأكتوبر 1994، وقد بدأت القناة ببث نشرة أخبار واحدة على السابعة مساءا عددها اليومثلاث نشرات، أما من الناحية التقنية فقد عرفت القناة تطورا ملحوظا وأصبح بثها يتم عبر النظام التماثلي في 28 أوت 2001.

وما هي إلا سنوات قليلة لتعرف الجزائرميلاد القناة التلفزيونية الثالثة عبر القمر الصناعي

عرب سات،وهو مشروع يعود إلىنوفمبر 1998، تم تنفيذه في ديسمبر 1999 لتعرف القناة ميلادها الفعلي في 05 جويلية 2001 .

**سادسا: تحليل لواقع الاعلام الرسمي في الجزائر على ضوء أراء بعض المختصين في الاعلام:**

بسبب ما يتجمع عند الاعلامي من معرفة بخفايا الأمور، وبأسرار العلاقات، فإن الاعلام كقوة أصبح هو نفسه معرضاً للفساد ولسوء الاستغلال. فالقوة في الاعلام لا تقتصر على عملية النشر وحدها في عالم قزّمته الوسائل الحديثة للاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية، إنما تشمل كذلك عملية تجاهل أو إخفاء بعض المعلومات والحقائق، وهذا ما دأب عليه الاعلام الرسمي منذ عقود.

من أجل ذلك، فإن مهنة الاعلام، أضحت واحدة من مهن المعرفة التي تتبوأ موقعاً مرجحاً في موازين القوى الاجتماعية. فنتيجة لقوة المعرفة التي تمتع بها هذه المهنة، فإن تأثيرها على حياة الأفراد والجماعات، وكذلك على صناعة القرار وعلى التوازن الاجتماعي، هو في تزايد متواصل.

هذا الموقف انعكس بشكل جلي ليس فقط من خلال سياسة تسيير قطاع الإذاعة والتلفزيون فحسب بل حتى من خلال تسيير قطاع الصحافة المكتوبة التي يعتبر الكثير من الباحثين والمتتبعين لحرية التعبير في الجزائر أن الخناق على الصحافة الجزائرية موجود بشدة.

كما يمكن أن نستشف وضعية حرية الاعلام من خلال تتبع الأحداث التي عرفها القطاع والبداية كانت بتعديل قانون العقوبات سنة 2001 الذي أصبح يسمح بسجن الصحفيين لمدة سنة وتغريمهم. رغم هذا ظلت وضعية الصحافة مستقرة غير أن ملامحها بدأت تتغير مباشرة بعد 2004. حيث باتت الصحافة الجزائرية تفتقر للمعلومة الأكيدة خاصة السياسية منها ما جعلها تتجه ناحية تغطية أخبار ونشر مواضيع لا ترقى لاهتمامات الجمهور ما أدى إلى فقدانها للمصداقية في نظر القارئ ويرى البعض أن سياسة التضييق

على الصحافة وغلق مصادر الخبر مقصودة من طرف الحكومة بهدف تتفيه الصحافة المكتوبة وحمل المواطن على إعادة الثقة في وسائل الإعلام الرسمية خاصة الثقيلة منها من إذاعة وتلفزيون (التي عرفت إنشاء شبكات من الإذاعات المحلية وخمس قنوات تلفزيونية ).

هذه الحقائق قد تدل من جهة على ما يعانيه قطاع الإعلام في الجزائر في مواجهة السلطة لكنها من جهة أخرى لا يجب أن تمنعنا من النظر إلى المكتسبات التي حققها قطاع الاعلام الرسمي في الوقت الحالي، إذ يرجع له الفضل في تحديث القطاع وتسخير تكنولوجيات الإعلام والاتصال وجعلها في متناول الإعلاميين الأمر الذي أدى إلى تطوير عملهم حيث تم التحول من البث التماثلي إلى الرقمي وإنشاء شبكة موسعة من الإذاعات المحلية التي تسري كلها في اتجاه تشجيع الإعلام المحلي والجواري وزيادة القنوات الفضائية ناهيك عن الدعم المالي والتقني الذي حضي به القطاع بالإضافة إلى الاستخدام اللامشروط لشبكة الانترنت وهو الأمر الذي تحسد عليه الصحافة الجزائرية دون بقية الدول العربية .

كما تحدث المستجوبون أن عهد بوتفليقة لم يشهد حبس أي صحفي أو متابعته قضائيا بسبب مقال يعبر عن رأي سياسي، أما فيما يخص مسالة تجريم الصحافة فقد اعتبر المبحوثين أن الأمر غير المحبب هو أن كلمة جريمة التي تعتبر مس برسالة المهنة...؟.

لكن هذا لا يعني عدم سن قوانين تحكم عمل الصحفي وتحدد ماله وما عليه وترك الصحافة حرة في تناول ما تشاء وقت ما تشاء ما يجعلها مرتعا لسب الناس وانتهاك خصوصياتهم وتشويه صورتهم أو التشهير بهم ، فتتحول إلى وسيلة لتبادل التهم وتصفية الحسابات الشخصية على حساب الموضوعية والشفافية وتصبح أداة هدامة بدل أن تكون بناءة وما يشجع هذا الوضع هو مستوى الصحافة والصحفيين فان شئنا أم أبينا فمستوى الصحافة الجزائرية لازال بعيدا عن الاحترافية والمهنية.

إن الإصلاحات التي تمس قطاع الإعلام في الجزائر لازالت مستمرة وآخرها قانون الاعلام الجديد الذي اعتبر من طرف أغلب الاعلاميين مخيبا للامال.

فان من الواجب على المشتغلين في حقل الإعلام قبل أن يطالبوا بمزيد من الحريات أن يكونوا أولا أهلا لهذه الحرية فالحرية لا تعني أن تقول ما تشاء وقت ما تشاء وضد من تشاء فقط ،بل الحرية تعني الموضوعية والشفافية والمصداقية ، تعني التدفق الإعلامي المتوازن وتعني أهم من ذلك مسؤولية وأخلاق ، فهل الإعلاميون الجزائريون أهل لتأسيس آلة إعلامية تحكمها الأخلاق ومصلحة المواطن والوطن قبل المصالح الشخصية.

وجدنا من خلال نتائج استطلاعنا لرأي بعض الممارسين للاعلام الرسمي في الجزائر، ومن خلال وتقييمهم لمستوى العمل الصحفي، أعربو أن الإعلام الجزائري كسب حيز واسع للممارسة الصحفية مقارنة بنظيراتها من الدول العربية، في ظل حرص الدولة على تسهيل ممارسة وتطوير المهنة أكثر وعلى أكثر من صعيد.

كما بينوا أن حرية التعبير والإعلام في الجزائر –مقارنة بالماضي– قطعت أشواطا لا بأس بها وتتميز بنوع من الاحترافية، مشيرا إلى أن تجربة التعددية الإعلامية لا تزال في طور التكوين وهي تتحسن بفضل عناصرها الشابة التي ستبلغ دون شك الاحترافية.

وأضافوا أن حرية التعبير والإعلام في الجزائر مقارنة مع معظم البلدان المجاورة وحتى في العالم العربي الإسلامي قد افتكت مكانة لابأس بها ويحسدها عليها البعض.

وأقروا بوجود حرية تعبير في الجزائر، لكنها مشروطة باحترام القانون المسير للمهنة والأخلاقيات، مشددين على ضرورة التحلي بالمهنية بالتقرب من المصادر الحقيقية والرسمية للخبر، وتأسف البعض عن صعوبة البلوغ إلى مصادر المعلومة الرسمية، ولكنه أشار إلى أن الظاهرة ليست حصرية في الجزائر فقط، فالعلاقة صعبة ومتوترة بين الصحفي والهيئة المدنية في كل بلدان العالم، ومن جهة أخرى على الصحفي أن لا يعتبر نفسه فوق القانون، وعليه أن يطبق بكل بساطة مبادئ المهنة بمعرفة مصدر المعلومة.

كما التمسنا من خلال حواراتنا مع بعض الصحفيين حرصهم ووعيهم بالمسؤولية الكبيرة التي يحملها الصحفيون على عاتقهم تجاه خدمة المواطنين، حيث "أننا نلحظ رغبة

أكيدة من طرف الإعلاميين الجزائريين لترقية هذه المهنة وجعلها سلطة رابعة بأتم معنى الكلمة" .

لاشك أن الاعلام أصبح يؤثر بشكل كبير على الإي العام حيث انه وسيط التغيير فهو الذي يشرح ويبشر بالتغيير وهو الذي وهو المروج الاساسي لأفكار المساواة الحرية والعدالة الاجتماعية[11].

**خاتمة:**

نستنتج من خلال هذه الدراسة ومن خلال المقابلات والمناقشات التي اجريناها مع العديد من المختصين في الاعلام والممارسين له سواء اولائل الذين يتنمون او يحسبون على الاعلام الرسمي او اولائك الذين ينتمون الى الاعلام الخاص او الحر كما يسمية البعض الى مايلي:

تراجع الإعلام الرسمي أو الموجه عن مبالغاته في لعب دور البوق الذي يبررالأخطاء الواضحة والفادحة، نظرا لأن تلك الممارسات السابقة أفقدته الكثير من المصداقية، وأصبح يتعامل بالكثير من الليونة.

يمكن القول ان الاعلام الرسمي في الجزائر لم يكسب الرهان فيما يتعلق بقيادة التحول الديموقراطي، الإنفتاح الديمقراطي الذي اوحى اليه بهذا الأمل لم يعمر طويلا

[11] مصطفى المصمودي، النظام الاعلامي الجديد،سلسلة عالم المعرفة، 1990، ص19.

ليصحو الناس على خيبة امل كبيرة، لأن الشعب لم يحسن قواعد اللعبة وأنساق وراء عواطفه تتقاذفه الأحزاب تارة ويعيده الى واقعه تصلب الجناح المتطرف في السلطة حفاظا على مستقبله السياسي تارة أخرى لتؤول التجربة الديمقراطية الى الفشل.

ما يجعل أهمية الحديث عن العلاقة بين الاعلام والديموقراطية في الجزائر هو أن ان التجربة فريدة من نوعها سواء من حيث النشأة أو من حيث المسار، حيث شكلت الديموقراطية هاجسا لدى الاعلام الجزائري، حيث نجد أن السلطة في البداية استخدمت الاعلام لتلميع صورتها، ثم بمجرد انفراج الاوضاع حاولت السلطة التضييق على العمل الاعلامي من جديد، وبالتالي نجد ان علاقة الاعلام بالسلطة تتراوح تارة بين التصادم وطورا بين التوافقية.

عبر أغلب المستجوبين عن رفضهم لقانون الإعلام الجديد الذي صوت عليه المجلس الشعبي الوطني، واعتبروا أن القانون المصادق عليه لا يسمح للصحفي بالوصول إلى مصدر المعلومة عندما يتعلق الأمر بسر الدفاع الوطني وأمن الدولة، أو يمس بما سمي بالسياسة الخارجية للدولة أو المصالح الاقتصادية الإستراتيجية.

على ضوء ما تقدم فانه ومن اجلالمشاركة الفعالية الاعلام في قيادة عملية التحول الديموقراطي فانه اصبح من الضرورى:

- ✓ تأكيد روح التوجه الديمقراطي- في العالم العربي- من قبل المؤسسات المهنية والمتخصصة والتعاون بهذا الشأن مع الهيئات الدولية ذات نفس الاختصاص.
- ✓ اشراك النخب ف عملية التحول الديموقراطي، بإقامة حوار مستمر وعاقل بين النخب في الجزائر والعالم العربي، وعبر جميع وسائل الإعلام لتأكيد شرعية الحوار الديمقراطي، وتنوير الإعلاميين والحقوقيين بأهمية التوجه الديمقراطي.

- ✓ تأكيد مبادئ حرية الإعلام التي تخدم الشعوب ولا تخدعها. واعادة تحوير مقاصد الاعلام الرسمي الذي كان في غالب الاحيان مُضلّل ومُضلّل –بكسر اللام وفتحها– الذي ظل أكثر من سبعين عاماً يسبح بحمد الأنظمة ولا يلتفت نحوالشعوب. ويمارس اجتراءات فيما يتعلق بتوفير المعلومات أوتشويهها.
- ✓ إيمان الإرادة السياسية بأهمية ترسيخ قيم الديمقراطية والمطالبات بحقوق الإنسان، وضرورة مناصرة تلك الإدارة للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وللمواثيق الدولية التي تؤكد على مقاصدالاعلام الاحترافي الذي يخدم مصالح المجتمع.
- ✓ ضرورة قيام وسائل الإعلام– بكافة أطيافها– بمناقشة قضايا الديمقراطية– في مختلف البرامج والنشرات والإصدارات– للمساهمة في تنوير الرأي العام.
- ✓ قيام تحالف وثيق بين مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر والإعلاميين، من أجل الدفاع عن قضاياهم، وقضايا مجتمعهم.
- ✓ ويستلزم الأمر ايضا إيمان الجهات التنفيذية للأجهزة الإعلامية بالمبادئ الديمقراطية وتعرفها على مبادئ التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، وضرورة تطبيقها في الممارسة اليومية للعمل الإعلامي. وذلك من خلال تدريب الاعلاميين على المبادئ الديمقراطية، لأنهم لم يدرسوا ولم يتدربوا عليها.